



ASSEMBLY DECISION - AREN - 9-1-2008

السادة مركز إيداع الأوراق المالية المحترمين
السادة بورصة عمان المحترمين

تحية طيبة وبعد

فلاحقاً/ لنسخة كتابي رقم ٣١/٢١/٢٠٠٧/١٢/٢٤ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٤.

بشأن اجتماع الهيئة العامة للشركة غير العادي بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٧

ارفق طيباً نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي المنعقد بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٧

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الإدارة

خالد محمد صلاح الغزاوي



نسخة/ لمدير عام شركة الصناعات الهندسية العربية المحترم

١١

ببرخصة عمان
اندائره الإدارية
الديوان
٦ - كانون الثاني ٢٠٠٨
رقم المحضر ٢٠٠٨ - ٦١٦٤
الرسائل

G/غفران/٢٠٠٨/الشئون/كتب شؤون



ISO 9001



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

اجتماع الهيئة العامة غير العادي

المنعقد يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/١٢/١٦ م

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي

المنعقد يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/١٢/١٦ م

مكان الاجتماع : قاعة الاجتماعات/مبني المؤسسة الأردنية للاستثمار/عمان.

يوم الاجتماع وتاريخه : الأحد الموافق ٢٠٠٧/١٢/١٦ م.

ساعة بدء الاجتماع : العاشرة صباحاً.

ساعة انتهاء الاجتماع : الحادية عشرة والربع صباحاً.

الحضور:

أ. ممثلو المساهمين بنسبة (٩٧,٥٪) من رأس المال المكتتب به حسب ما هو مبين في الكشف المرفق بالمحضر.

ب. مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد زكريا راسم الصمادي بموجب كتاب عطوفة مراقب عام الشركات رقم (م ش/١/١٩٣/١/٣١٧٧٥/٩٢٧/٦) بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٦ م.

ج. من مجلس الإدارة

السادة:

١. خالد محمد صلاح الغزاوي : رئيس مجلس الإدارة.
٢. طه محمود الخوالدة : نائب رئيس مجلس الإدارة.
٣. المهندس ناصر الحضرمي : عضو.
٤. حسن أبو الهيجاء : عضو.
٥. علي البللونة : عضو.
٦. فؤاد عطية : عضو.
٧. المهندس طارق إسماعيل : عضو.
٨. أكرم أبو الراغب : عضو.
٩. العميد المهندس علي الجزارى : عضو.
١٠. أسامة الحاج : عضو.



وقد أعتذر عن الحضور السيد:

أ. الدكتور محمد أبو قديس : عضو.

د. من الشركة

السادة:

١. خالد محمد صلاح الغزاوي : مدير عام الشركة.
٢. المهندس سميح غوانمة : مدير الإنتاج.
٣. المهندس نبيل ملكاوي : مدير ضبط الجودة.
٤. المهندس محمد الزعبي : مدير الخدمات الفنية.
٥. المهندس أحمد إبراهيم الزعبي : مدير الدائرة التجارية.
٦. بلال شنان شديفات : المدقق الداخلي/المدير المالي بالوكالة.
٧. المهندس محمد الرواشدة : مدير التخطيط.
٨. المهندس محمد الجندي : منسق التطوير في الشركة.
٩. جهاد محسن عبيادات : رئيس قسم شؤون الموظفين.
١٠. تيسير محمد عابنة : أمين سر مجلس الإدارة.

هـ. مدقق حسابات الشركة/مكتب السيد معروف توفيق المقبل/ السيد معروف توفيق المقبل.

جدول الأعمال:

النظر في:

١. توصية مجلس الإدارة بقراره رقم (٢٠٠٧/٣٩) — الجلسة الخامسة بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢١ بشأن تعديل الصفة القانونية للشركة من شركة مساهمة عامة إلى شركة ذات المسئولية المحدودة.
٢. تعديل النظام الأساسي للشركة وعقد التأسيس بما يتفق مع أحكام القانون الخاص بالشركة ذات المسئولية المحدودة.
٣. تقويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن البندين (١، ٢) أعلاه.



وقائع الاجتماع:

عقدت الهيئة العامة غير العادي لشركة الصناعات الهندسية العربية المساهمة العامة المحدودة اجتماعاً غير عادي في قاعة الاجتماعات بمبني المؤسسة الأردنية للاستثمار / عمان في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/١٢/١٦، وذلك لمناقشة المواضيع المدرجة في جدول الأعمال والمبنية في كتاب الدعوة رقم ٢٨/١/٢ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١ موجهاً للسادة المساهمين، وبالتالي اتخاذ القرار الذي تراه الهيئة العامة غير العادي مناسباً بشأن مواضيع الاجتماع المشار إليه.

هذا مع العلم بأنه قد جرى الإعلان عن الاجتماع المشار إليه في صحيفتي الرأي والدستور المحليتين يوم السبت الموافق ٢٠٠٧/١٢/١ م وفق أحكام قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ م والنظام الأساسي للشركة.

ترأس الاجتماع معمالي رئيس مجلس الإدارة السيد خالد محمد صلاح الغزاوي، وذلك استناداً لأحكام المادة رقم (١٧٧) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ م، وأفتتح معماليه الجلسة باسم الله تعالى ورحب بالأخوة ممثلي السادة المساهمين، كما رحب بالسيد زكريا راسم الصمادي مندوب عطوفة مراقب عام الشركات وكذلك بالسيد معروف توفيق المقبل/ مدقق حسابات الشركة وبالأخوة أعضاء مجلس الإدارة وبالزملاء الحاضرين من إدارة الشركة.

ومن ثم أعطى رئيس الاجتماع الحديث لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد زكريا راسم الصمادي.

أفاد السيد زكريا راسم الصمادي أنه استناداً لأحكام المواد: (٤٥، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٨) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ م تبين بأن الشركة قد اتخذت الإجراءات القانونية الازمة جميعها لعقد هذا الاجتماع غير العادي للهيئة العامة للشركة إذ حضر الاجتماع (ثلاثة عشر) مساهمًا من أصل ثمانية وعشرين مساهمًا يمثلون بالأصل ما مجموعه (٩٠١٦٩٤٢) سهماً (ستة ملايين وتسعمائة واثنان وأربعون ألف وتسعمائة وواحد سهماً) من أصل (٢٣٦١١٧) (سبعة ملايين ومائة وسبعة عشر ألف ومائتان وستة وثلاثون سهماً) ويمثل الحضور ما نسبته (٥٧,٥٪) من مالكي أسهم الشركة.

هذا وقد حضر الاجتماع مجلس الإدارة بكامل تشكيله باستثناء عضو المجلس السيد الدكتور محمد أبو قديس وعدد الحضور عشرة، كما حضر الاجتماع مدقق حسابات الشركة.



ونوه السيد زكريا الصمادي بأنه في ضوء ما أشار إليه آنفًا فإن هذا الاجتماع يعتبر قانونيًّا واستنادًا إلى المادة رقم (١٨٣) من قانون الشركات فإن أي قرارات تصدر عن هذا الاجتماع تعتبر ملزمة لمجلس الإدارة ولجميع المساهمين الذين حضروا الاجتماع والذين لم يحضروا.

واستنادًا إلى الصلاحية المخولة لرئيس الاجتماع بموجب المادة (١٨١) عين رئيس الاجتماع السيد تيسير عابنة / أمين سر مجلس الإدارة كاتبًا للجلسة، كما أستأند السيد أكرم أبو الراغب / عضو مجلس الإدارة/ مثل شركة مناجم الفوسفات، والدكتور السيد إبراهيم شهيد مهدي القرishi/ مثل الشركة العربية للاستثمارات الصناعية بتعيينهما مراقبين للجتماع.

ومن ثم بدأ رئيس الاجتماع بالحديث بشأن المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، فائلًا: أرجو بداية أن أقرأ على مسامعكم نص الفقرة (ب) من المادة رقم (١٧٥) من قانون الشركات:

(تصدر القرارات في الاجتماع غير العادي للهيئة العامة بأكثرية ٧٥٪ من مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع).

حضرات الزملاء ممثلي المساهمين: لقد جاء هذا الاجتماع غير العادي للهيئة العامة للشركة في منعطف غاية في الصعوبة والتعقيد فيما يخص أوضاع الشركة والسعى الجاد نحو تصويب هذه الأوضاع.

فقد ورثنا كماً هائلاً من المشكلات التي أثرت سلباً على مسيرة الشركة، ويمكن إيجاز هذه المشكلات بالعناوين الفرعية الآتية:

١. ديون بنك الإسكان وما ترتب على عدم تسديد هذه الديون من آثار سلبية على مسيرة الشركة، إذ سبق أن اقتربنا بتاريخ ١٣/٥/٢٠٠٧ تسديد هذه الديون من قبل المساهمين الرئيسين في الشركة كل بنسبة مساهمته في الشركة، ولم نوفق في ذلك طيلة المدة السابقة.

وهذا لا بد لي وأن أسجل خالص الشكر لمعالي وزير المالية السابق الدكتور زياد فريز ولهالي وزير المالية الحالي الدكتور حمد الكساسبة ولهالي وزير العمل السيد باسم السالم ولهالي رئيس الهيئة التنفيذية للتخصاصية السابق الدكتور محمد أبو حمور ولهالي وزير الصناعة السابق السيد سالم الخزاولة ولعطوفة مدير عام المؤسسة الأردنية للاستثمار الدكتور نبيه سلامة لما بذلوه من جهد قيم في معالجة هذا



الموضوع، ويبدو أن هناك دلائل طيبة وإن جاءت متأخرة على تجاوب بنك الإسكان في معالجة هذا الوضع، نأمل التوصل إلى حل هذه المشكلة عاجلاً إذ تسديد هذا الاستحقاق لبنك الإسكان توفر الشركة خدمة دين للبنك المذكور تقدر بـ (١٢٠) ألف دينار سنوياً، كما تخفض خسائر الشركة بما يتفق عليه من خصم من هذه الديون وبالتالي فإن المبلغ الذي سيتسدد إلى البنك سيدخل ضمن حسابات زيادة رأس المال الشركة.

هذا وإن تسديد استحقاقات بنك الإسكان سيعتبر منطلقاً إيجابياً في تعزيز أداء الشركة فيما يتعلق بتوفير الكفالات المطلوبة وتسهيل التباحث مع البنوك في تسهيل الاعتمادات.

٢. حجم لا يستهان به من الديون المستحقة للعديد من عملاء الشركة، وقد تم معالجة الجزء الأكبر منها لصالح الشركة، إذ حصلت الشركة على خصم لصالحها بنسبة ٢٥% ولا زال بعض هذه الديون دون تسديد بسبب شح السيولة.

٣. ديون لوسطاء الشركة في الخارج عولج أحدها وبقي عدد منها دون معالجة لأن المبالغ المطلوبة ليست بالقليلة والسيولة المالية المتوافرة لا تسمح بذلك.

وتتجدر الإشارة إلى أن عدم معالجة هذه القضايا تسبب في انخفاض نسبة المبيعات الخارجية والسعى جاد لمعالجتها جميعها بإذن الله تعالى.

٤. حجم الكادر أكبر من اللازم في ضوء حجم الإنتاج المنخفض، وقد اعتمدت سياسة تقليص الكادر إذ أصبح عدد العاملين (١٠١) بعد أن كان (١٣٧) عاملاً، ولا زالت سياسة التقليص سارية.

٥. شح السيولة المالية وانعكاساتها السلبية المتعددة على أداء الشركة.

٦. هناك رزمة من التطويرات الفنية الضرورية لتفعيل عمل الشركة تستلزم تمويلاً، ولا زلنا بانتظار توافر هذا التمويل.



وابع رئيس الاجتماع حديثه قائلاً:

حضرات الزملاء إن مجلس الإدارة يعلم بأن هناك مجموعة متتابعة من طروحات إدارة الشركة والتي تستند إلى دراسة إدارة الشركة من جهة، ودراسات لخبراء محليين وأجانب من جهة أخرى، ولم تستطع الإدارة رغم الجهد الجيد الذي بذلته أن تحصل على موافقة المساهمين عليها، الأمر الذي أوصل الشركة إلى نسبة خسائر تجاوزت (٧٥٪) من رأس المال الشركة المكتتب به.

حيال هذا الوضع الصعب الذي يجاهه مسيرة الشركة وجدت إدارة الشركة نفسها أمام خيارات:

الخيار الأول: الاستسلام لهذا الوضع الصعب، والنتيجة الحتمية لهذا الاستسلام هي تصفيه الشركة والتصفية في جميع الأحوال ليست لصالح المساهمين وستكون الحكومة هي المتضرر الأكبر، إذ سيترتب عليها دفع إسناد القرض البالغ (١٠,٥) مليون دولار.

هذا بالإضافة إلى القضاء على صناعة إستراتيجية لا يجوز في أي ظرف من الظروف الاستغناء عنها لأن السباكة هي أم الصناعات.

الخيار الثاني: البحث عن حلول، وفي ضوء العديد من الاستشارات للمختصين في الجوانب الفنية لهذه الصناعة والمختصين في الجوانب المالية أيضاً، وبعد التباحث المطول مع الدكتورة أسماء شافع عساف ولها خبراتها القيمة في أثناء عملها في مؤسسات تدقيق عالمية فيما يتعلق بتصويب أوضاع الشركة كلفت الدكتورة المذكورة بإجراء دراسة لأوضاع الشركة، فكان من بين توصياتها ما يأتي:
أ. استخدام طريقة عدد وحدات الاستهلاك موجودات المصنع باعتبارها تتوافق مع نمط استخدام الشركة للمنافع الاقتصادية لأصول المصنع، إذ أن هذه الطريقة تعدل عبء الاستهلاك للفترة الحالية والفترات القادمة فقط دون أثر رجعي طبقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (١٦).

وبإتباع هذه الطريقة نراعي خصوصية الشركة ونكون أكثر التزاماً بمعايير المحاسبة الدولي رقم (١٦) والتفسيرات الخاصة به بالإضافة إلى تقليل الأعباء المالية التي تتحمل على الفترة بصورة أكثر واقعية للوصول لأرباح أكثر مصداقية.

وتتجدر الإشارة بأن مجلس الإدارة بعد دراسة هذه التوصية قد اتخذ قراراً بالأخذ بها في إعداد الميزانية العامة للشركة لعام ٢٠٠٧ م.



بـ. اعتبار الأراضي غير المستخدمة لأغراض الشركة كاستثمارات طويلة الأجل وهي أراض خلاء تحفظ بها الشركة حالياً لهدف مستقبلي غير محدد، وبالتالي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠) بند (٢٨) الذي يسمح للشركة باستخدام نموذج القيمة العادلة والاعتراف بالتغييرات بالقيمة العادلة في قائمة الدخل مما يؤدي إلى خفض الخسائر التراكمية.

جـ. إعادة تقييم الأصول الثابتة باستخدام نموذج إعادة التقييم لمجموعة الأراضي المستخدمة لأغراض الشركة، وهذا ما يسمح به معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) بند (٣٤، ٣٥)، كما أن البند (٣٧) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) يفيد بانعكاس التقييم على زيادة حقوق المساهمين.

ولدى التواصل المستمر وال الحوار بشأن إعادة تقييم موجودات الشركة مع المعنيين في مراقبة الشركات وعلى الوجه الخصوص السيد إيهاب خريش المسؤول عن الشركات المتعثرة، تبين بأن إمكانية النظر في إعادة تقييم موجودات الشركة تأتي في سياق تعديل الصفة القانونية للشركة من شركة مساهمة إلى شركة ذات المسئولية المحدودة.

ولدى التواصل مع السادة المعنيين في مراقبة الشركات وإمكانية النظر في تعديل الصفة القانونية للشركة يجب إتباع ما يأتي:

١. تقديم قرار الهيئة العامة للشركة في اجتماع غير عادي يتضمن الرغبة في تحويل الشركة إلى شركة ذات المسئولية المحدودة مع بيان أسباب التحويل على أن يرفق بالقرار المشار إليه ما يأتي:

أ. ميزانية الشركة لكل من السنين الأخيرتين السابقتين لطلب التحويل مصدقة من مدقق حسابات قانوني.

بـ. بيان بتقديرات المساهمين لموجودات الشركة ومطلوباتها.

٢. يعلن مراقب عام الشركات عن طلب التحويل في صحفتين يوميتين على الأقل وعلى نفقة الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب ومبيناً في الإعلان إذا كان هناك اعترافات من الدائنين أو الغير ولا يتم التحويل إلا بموافقة الدائنين الخطية.

٣. لمراقب عام الشركات أن يتحقق من صحة تقديرات صافي حقوق المساهمين حسب واقع الحال بالطريقة التي يراها مناسبة بما في ذلك تعين خبير أو أكثر للتحقق من صحة هذه التقديرات، وتتحمل الشركة بدل أتعاب الخبراء الذين يحددهم مراقب عام الشركات.



٤. لمراقب عام الشركات قبول التحويل أو رفضه وفي حال الرفض يخضع قراره لأصول الطعن المقررة أما في حالة الموافقة فعندها تستكمل إجراءات التسجيل والنشر وفقاً لأحكام قانون الشركات المعتمد.

ولدى عرض هذا الموضوع على مجلس إدارة الشركة في جلسته الخامسة بتاريخ ٢١/٦/٢٠٠٧م، تم اتخاذ القرارين الآتيين:
القرار رقم ٣٧، ٢٠٠٧، وينص على:

بعد دراسة المجلس للبدائل المطروحة والتي تلخص بـ:

١. تخفيض رأس المال الشركة بنسبة من الخسائر المتراكمة حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ م.
٢. تخفيض رأس المال الشركة بنسبة من الخسائر المتراكمة حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ م مع إعادة تقييم أراضي الشركة.
٣. إعادة تقييم أراضي الشركة المستخدمة لأغراض الشركة، بالإضافة إلى اعتماد مبدأ استثمار الأراضي غير المستخدمة لأغراض الشركة دون اللجوء إلى تخفيض رأس المال الشركة.

يرى المجلس دعوة الهيئة العامة للشركة إلى اجتماع غير عادي لطرح هذه الورقة التي تتضمن البدائل المذكورة عليها، مع أن المجلس يوصي بالأخذ بالبديل الثالث (إعادة تقييم الأرضي المستخدمة لأغراض الشركة، بالإضافة إلى اعتماد مبدأ استثمار الأراضي غير المستخدمة لأغراض الشركة).

القرار رقم ٣٩، ٢٠٠٧، وينص على:

- أ. التواصل مع عطوفة مراقب عام الشركات وذلك بهدف التأكيد من إجازة تحويل الشركة من مساهمة عامة إلى ذات مسؤولية محدودة قانونياً.
- ب. بعد التأكيد من إجازة التحويل قانونياً تدعى الهيئة العامة للشركة إلى اجتماع غير عادي مع توصية مجلس الإدارة إليها بالسير في إجراءات تحويل الشركة من مساهمة عامة إلى ذات مسؤولية محدودة، على أن تدعم توصية المجلس هذه بالمبررات التي وردت في الورقة المطروحة على المجلس.



ومن ثم فتح المجال للسادة الحضور لطرح تساوؤلاتهم ومداخلاتهم، وبالتالي مناقشة موضوع جدول الأعمال.

فجاءت الطرودات والمداخلات والتساؤلات الآتية:

١. هل يجوز تحويل صفة الشركة من شركة مساهمة عامة إلى شركة ذات مسؤولية؟ **ممثل البنك العربي**
٢. ما مدى إمكانية توفير شريك إستراتيجي في الشركة؟
٣. هل يمكن الإفاده من فائض إعادة التقييم في زيادة رأس المال الشركة؟ **أحباب رئيس الاجتماع :**

لدى التواصل مع مراقب عام الشركات لم نجد نصاً في قانون الشركات يمنع تحويل صفة الشركة، ذلك كما أنه لا يوجد نص صريح يحبيز ذلك، وفي المحصلة أعتقد بأن إمكانية التحويل واردة إذ سبق وأن جرى مثل هذا التحويل.

ـ فما يتعلق بتوفير شريك إستراتيجي من المفيد العلم بأن مجلس الإدارة قد أنتبه منذ البداية لأهمية تصويب أوضاع الشركة من خلال توفير شريك إستراتيجي، وقد جرت محاولات مكثفة وعديدة لهذا الشأن ولا زال السعي جاداً في الحصول على شريك إستراتيجي.

ـ أما فيما يتعلق بانعكاسات فائض إعادة التقييم على رأس المال الشركة فإن مراقب عام الشركات بالإضافة إلى الخبراء في المعايير المحاسبية الدولية قد أكدوا وبشكل قاطع عدم إمكانية زيادة رأس المال الشركة من فائض إعادة التقييم.

ولكن إعادة التقييم:

ـ فيما يتعلق بالأراضي غير المستخدمة لأغراض الشركة سينعكس إيجاباً على تقليص خسائر الشركة.



— وفيما يتعلق بالأراضي المستخدمة لأغراض الشركة، هناك خلاف ما بين الذين تمت استشارتهم بهذا الشأن، فمنهم من أفاد بانعكاس فائض إعادة التقييم إيجاباً على خسائر الشركة وذلك بتقليصها، ومنهم من أفاد بانعكاس فائض إعادة التقييم إيجاباً فقط على حقوق المساهمين. وفي المحصلة فإن المرجع النهائي في تحديد هذا الأمر هو عطوفة مراقب عام الشركات.

لماذا لا تلجأ الشركة إلى بيع جزء من أراضي الشركة التي تستغنى عنها في محاولة لتوفير السيولة التي تعكس إيجاباً على أداء الشركة وتساعد في تصويب أوضاعها؟

للأمانة فإن مجلس إدارة الشركة قد فكر في هذا الأمر بل وأتخذ قراراً ببيع جزء من أراضي الشركة، لكنني كرئيس لمجلس الإدارة لم أجد من المناسب التوجّه نحو بيع الأرض.

وفي الحقيقة لو تم البيع في حينه لكان ثمن بيع الأرض التي خارج نطاق المصنع في حدود (٣٠٠) ألف دينار تقريباً وحالياً ثمنها يتجاوز المليون دينار.

وبصربيح العبارة أنا كرئيس مجلس إدارة أعتذر عن تنفيذ بيع الأرض من خلالي، وإذا كان المساهمون يصرُون على ذلك وهم أصحاب الحق النهائي في ذلك فأرجو إعفائي من موععي.

لماذا لا يفكر في إقناع بنك الإسكان في اعتبار جزء من استحقاقاته المالية كزيادة في رأس المال الشركة؟

الدكتور السيد سعد البشير:
ممثل صندوق الاستثمار
جامعة اليرموك

أحباب رئيس الاجتماع:

السيد حسن أبو الهجاج:
ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/عضو مجلس الإدارة



اعتقد وبالنيابة عن بنك الإسكان وفي ظل عدم تقديم مؤسسة الضمان الاجتماعي وهي المساهم الرئيس في الشركة أي مساعدة للشركة في الوقت الذي تعهدت الحكومة بدفع فوائد إسناد القرض والتي ستبليغ حتى قسط شهر ٢٠٠٨/١ ملليون دينار تقريباً، بالإضافة إلى كفالتها لإسناد القرض بقيمة (١٠,٥) مليون دولار وكذلك منح الشركة سلفه مليون دينار دون فوائد، أعتقد في ظل ما ذكر آنفأ انه ليس من المناسب أن يطرح مثل مؤسسة الضمان الاجتماعي مثل هذا الطرح خاصة وان بنك الإسكان لا بد وأن يشكر له موقفه المتفهم لتسديد استحقاقاته المالية من الشركة، إذ يبدي تفهماً في غاية الموضوعية وذلك بإجراء حسم مناسب على استحقاقاته وكذلك التزامه بدفع نسبة مما يتطرق عليه من مبلغ لإغلاق حسابه.

أحباب رئيس الاجتماع:

١. تسأعل فيما إذا كان هناك دراسة معدة من الشركة حول القيمة التصفوية للسهم؟
٢. هل هناك خطط للنهوض بالشركة وإحراز تقدم فيها؟

السيد داود محمد الأدغم:

ممثل البنك العربي

— حقيقة لا يوجد لدينا دراسة حول القيمة التصفوية للسهم.
 — فيما يتعلق بالخطط لتصويب أوضاع الشركة فهناك تصور واضح لدى إدارة الشركة يستند إلى دراسات محلية وخارجية، ونحن بانتظار تسوية أوضاع بنك الإسكان والسير في إجراءات تفعيل التسويق مع تنفيذ لرزمة من التطويرات الفنية في حال توافر السيولة الازمة.

أحباب رئيس الاجتماع:



وبعد هذه المدخلات والتساؤلات طرح موضوع جدول الأعمال لاتخاذ القرار الذي تراه الهيئة العامة مناسباً، وقد أجمع الحضور على اتخاذ القرار الآتي:

قرار الهيئة العامة لشركة الصناعات الهندسية العربية (م.ع.م)

في اجتماعها غير العادي بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٦

١. تعديل الصفة القانونية للشركة من شركة مساهمة عامة إلى شركة ذات المسؤولية المحدودة.
٢. تعديل النظام الأساسي للشركة وعقد التأسيس بما يتفق مع أحكام القانون الخاص بالشركة ذات المسؤولية المحدودة.
٣. تقويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات الالزمة بشأن البندين (١، ٢) أعلاه.

وفي الختام شكر رئيس الاجتماع للحضور حسن تفهمهم لطروحات مجلس الإدارة، كما شكر لهم مداخلاتهم القيمة ومناقشتهم الموضوعية وتمنى للشركة التوفيق في مسعها التصويبى.

وانتهى الاجتماع عند هذا الحد،،،

رئيس الاجتماع	مندوب مراقب عام الشركات	كاتب الاجتماع
<u>رئيس مجلس إدارة الشركة</u>	<u>أمين سر مجلس إدارة الشركة</u>	
خالد محمد صلاح الغزاوي	زكريا راهيم الصمادي	تيسير محمد عبابة



الاجتماع السنوي الغير عادي للهيئة العامة لشركة الصناعات الهندسية العربية (م.ع.م)
المنعقد عند الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/١٢/١٦

رقم المساهمة	أسم المساهمين	أسم الممثل	عدد الأسهم الممثلة	التوقيع
				المجموع
		أصلية وكالة	أصلية وكالة	التوقيع
١.	المؤسسة الأردنية للاستثمار		١٥٠٦٢٩٣	
٢.	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		٢٥١٠٤٨٨	
٣.	صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك	دكتور هشام	٢٥١٠٤٨	
٤.	القوات المسلحة الأردنية / عجلون	علي بيكار	١٨٨٢٨٦	
٥.	بنك الإنماء الصناعي		١٠٠٤١٩	
٦.	بنك الإسكان	أ. سعيد	٧٥٢٦٤	
٧.	البنك العربي المحدود	عادل ناصر	٣٣٤٧٣	
٨.	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	عماد الدين بوشهري	٥٠٢٠٩٧	
٩.	بنك القاهرة - عمان		٧٢١٠٣	
١٠.	البنك الأردني للاستثمار والتمويل		٢٥١٠٤	
١١.	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	مختار الراشد	٨٨٤١٩٤	
١٢.	الشركة العربية للتعدين	طرفة الحسين	٨٨٤١٩٤	
١٣.	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار		١٦٧٢٦	
١٤.	صندوق الاستثمار لجامعة الأردنية		١٢٥٥٢	
١٥.	البنك الأهلي الأردني		١٢٥٥٢	
١٦.	شركة القدس للتأمين		١٠٠٤١	
١٧.	المؤسسة المصرفية العربية		٥٠٢٠	
١٨.	بنك الأردن	حسين عباس	٤٩٧٠	
١٩.	مؤسسة تنمية وإدارة أموال الأيتام		٥٠٢٠	
٢٠.	السيد موريص صوالحة		٥٠٢٠	
٢١.	شركة الغانم للتجارة والمقاولات		٤٠١٦	
٢٢.	ورثة حسني سيد الكردي		٢٥١٠	
٢٣.	شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين		٢٥١٠	
٢٤.	سمير محمد سعيد الصاحب		١٥٠٦	
٢٥.	محمد طاهر محمود عبد		٣٧٦	
٢٦.	جميل عمر سليم برهيم		١٠٠	
٢٧.	سميرة إبراهيم قاسم ياسين		٢٥	
٢٨.	عبد الله عبد المجيد المالكي		١٠٠	
٢٩.	سجل المساهمين الصناعات الهندسية كسور الأسهم		١٦	
المجموع				٧١١٧٢٣٦